

# A

## الاتجاهات الرئيسية ودوافعها

### النقطة الأولى؛ أهم المستجدات الفقهية في إندونيسيا

#### 01 - أولاً : العقود والمنتجات المصرفية {تعجيل السداد قبل الموعد في المرابحة}

- {1} الفتوى رقم ٢٠٢٢/١٥٣ عن تعجيل السداد قبل الموعد الذي يتضمن على البنود التالية ومنها:
- {2} يجب على المؤسسة الإبراء أو الإسقاط على القيمة الاسمية. والباقي الذي يجب على العميل دفعه والقيمة الحالية ينقص بالإسقاط الذي تم دفعها. في حال التعجيل قبل الموعد، يجوز للمؤسسة إغرام العميل في التكلفة الفعلية الناتجة عن تأخير العقد
- {3} لَوْ حَلَّ لِمُؤْتِيهِ أَوْ أَدَاهُ قَبْلَ حُلُولِهِ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا مَضَى مِنْ الْأَيَّامِ. (الدر المختار ٧ / ٣٨٧)

#### 03 - ثالثاً : نشاطات سوق الأوراق المالية (صكوك)

- {1} فتاوى الهيئة ذات الشأن: الفتوى رقم ٢٠١٠/٧٦ عن صكوك اجارة الموجودات الموعود باستئجارها، والفتوى رقم ٢٠١٤/٩٥ عن صكوك الوكالة، والفتوى رقم ٢٠١٩/١٣١ عن صكوك الوقف.
- {2} أصدرت الحكومة -الوزارة المالية- صكوك الدولة تستخدم عقد البيع ثم الاستئجار، ثم صكوك الدولة تستخدم عقد اجارة الموجودات الموعود باستئجارها، ثم صكوك الدولة تستخدم عقد الوكالة
- كما أصدرت الدولة الإذخار تستخدم عقد الوكالة. كما أصدرت الدولة صكوكا الوقف تستخدم الوقف المؤقت المشروط وعقد الوكالة

#### 02 - ثانياً ؛ نشاطات العقود والمنتجات عن التأمين الصحي الاجتماعي الحكومي

- {1} الفتوى رقم ٢٠٢٢/١٥٠ عن منتجات التأمين الصحي الموافقة بالشرعية، والفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٧ عن الضمان الاجتماعي الحكومي للعمال والفتوى رقم ٢٠١٦/١٠٧ عن دليل المستشفيات الموافقة بالشرعية
- {2} نص الفتوى من الضوابط التي يجب التزامها في التأمين الصحي الحكومي هي أن تكون اشتركاكات المشاركين من الجمهور خالية عن الغرار التي تتمثل في التناهد وأن تكون استثمار بعض هذه الاشتراكات في استثمار مشروع
- {3} القانون تم تطبيق هذه المبادئ في قانون ولاية أتشبه الإندونيسي وتم إدخال الضابط الأول في القانون التأمين الصحي الإندونيسي

#### 04 - رابعاً، العقود والمنتجات التجارية الإلكترونية

- الفتوى رقم ٢٠١٧/١١٦ عن النقود الإلكترونية
- الفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٤ عن Marketplace الموفق بالشريعة
- الفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٥ عن Dropship الموفق بالشريعة
- الفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٦ عن التسوق عبر الإنترنت الموافق بالشريعة

### النقطة الثانية، الدوافع لهذه المستجدات

- {1} ظاهرة ارتفاع نسب الالتزام الديني في كثير من نواحي الحياة على المستوى الحكومي والأهلي وكذلك على المستوى الفردي
- {2} الموازنة هذه القرارات بشأن المستجدات الفقهية المالية المعاصرة تثبت أنها محاولة للموازنة بين تحقيق الأصالة في الاستنباط وتلبيتها لاحتياجات السوق والصناعة المالية الإسلامية
- وقرارات الهيئة اخذت بعين الاعتبار واقع الصناعة إذ ان العرف السائد والمعمول لديها مظنة المصلحة

01

02

B

## تأثير معايير AAOIFI على سوق الصكوك في إندونيسيا (سواء من منظور القرارات الشرعية أو من ممارسات الصناعة)

نعم بالطبع، سيكون له تأثير إيجابي على قرارات الهيئة الشرعية الوطنية، حيث إنها من المراجع الأولوية في البحوث المقدمة لإعداد مسودة فتاوى الهيئة. هناك فتاوى الهيئة الكثيرة ترجع إلى معايير أيوفي

### ومنها:

#### صكوك الدولة (SR)

أصدرت الحكومة -الوزارة المالية- صكوك الدولة تستخدم عقد البيع ثم الاستئجار، ثم صكوك الدولة تستخدم عقد اجارة الموجودات الموعود باستئجارها، ثم صكوك الدولة تستخدم عقد الوكالة (الفتوى رقم ٢٠١٠/٧٦ عن صكوك اجارة الموجودات الموعود باستئجارها)

01

#### صكوك الإدخار

كما أصدرت الدولة الإدخار تستخدم عقد الوكالة (الفتوى رقم ٢٠١٤/٩٥ عن صكوك الوكالة)

02

#### صكوك الوقف

كما أصدرت الدولة صكوك الوقف تستخدم الوقف المؤقت المشروط وعقد الوكالة (الفتوى رقم ٢٠١٩/١٣١ عن صكوك الوقف)

03

### 1. صكوك الدولة

### 2. صكوك البنك المركزي الإندونيسي

أصدر البنك المركزي الإندونيسي ثلاثة أنواع من الصكوك ومنها: صكوك SukBI و SupBI التي تستخدم عقد المشاركة المنتهية بالتملك بغية سحب آلة الدفع المتداول في السوق. كما أصدر البنك مركزي الإندونيسي PasBI لتقديم السيولة الت الدفع.

2.

### 3. صكوك الشركات

كما أصدرت الشركات ثلاثة أنواع من الصكوك : صكوك المضاربة وصكوك الإجارة وصكوك الوكالة.

3.



## صكوك الوكالة بالخدمات وصكوك الوكالة الإستثمار

### أولا ؛ قرارات شرعية بشأن الوكالة بالخدمات في إندونيسيا



01

حتى الآن لم تصدر الهيئة الفتوى الخاص  
بشأن الوكالة بالخدمات إلا في فتوى بشأن  
الصكوك حيث تطرق الفتوى إلى شرح  
مصطلح الوكالة بالخدمات



02

وحتى الآن لم تصدر حكومة إندونيسيا  
صكوكا إنبني على عقد الوكالة بالخدمات  
لعدم صدور الفتوى بشأنه كمرجع إليه

### ثانيا ؛ المتطلبات الشرعية لصكوك الوكالة بالخدمات وما يميزها عن الوكالة بالإستثمار

#### فتوى الهيئة رقم 126 بشأن الوكالة بالإستثمار

- (أ) أطراف الوكالة هي الموكل والوكيل.
- (ب) محل الوكالة هو الإستثمار الموافق للشريعة التي تتمثل في عقد المضاربة والمشاركة والإجارة أو البيع أو عقود أخرى.
- (ج) لا بد أن يتفق في العقد : يصح أن يكون الربح من الربح أو الأجرة وفقا للعقد المبرم.
- (د) جامع الربح الناتج عن الإستثمار هو للوكيل إلا إذا تفق على غير ذلك.
- (هـ) لا يجب على الوكيل ضمان الربح الناتج عن الوكالة إلا إذا تعدي أو فرط.
- (و) لا يجوز للموكل أن يطلب من الوكيل ضمان رأس المال، إلا إذا طلب ذلك طرف ثالث.
- (ز) يجوز للوكيل ضمان رأس المال بإرادته



## D

## واقع صناعة حلال والمعياري الشرعي

### أولا : التقييم للوضع الحالي للصناعة العالمية للحلال

ما زالت هناك أعمال للبيت في الدول الإسلامية من حيث قوة ومصدر الإصدار والإنتاج والتوزيع والوازع الديني

### ثانيا ؛ واقع صناعة الحلال في إندونيسيا

#### الأطعمة والمشروبات

الفتوى رقم ٢٠٠٣/٤، والفتوى رقم ٢٠٠٩/١٢، والفتوى رقم ٢٠١١/٣٣، والفتوى رقم ٢٠١٢/٤٣، والفتوى رقم ٢٠١٨/١٠

#### الأدوية وأدوات التجميل

الفتوى رقم ٢٠٠٠/٢، والفتوى رقم ٢٠١١/٣٠، والفتوى رقم ٢٠١٣/٢٦، والفتوى رقم ٢٠١٨/١١، والفتوى رقم ٢٠٢٠/٢١، والفتوى رقم ٢٠٢١/٢٢

#### المستشفيات والضمان الإجتماعي والصحي

الفتوى رقم ٢٠١٦/١٠٧، والفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٧

#### النقد الإلكتروني

الفتوى رقم ٢٠١٧/١١٦، والفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٤، والفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٥، والفتوى رقم ٢٠٢١/١٤٦

#### السياحة الإسلامية

الفتوى رقم ٢٠١٦/١٠٨

01

02

03

04

05

### ثالثا : قوة الارتباط و الترابط بين صناعة الحلال والتمويل الإسلامي

صناعة الحلال والتمويل قوة الارتباط بل قد تصل إلى أن يتوقف كل علي هذه حيث أن صناعة الحلال لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا بمساهمة التمويل

### رابعا : وجود معايير عالمية للصناعة الحلال

(1) وجود المعايير الشرعية للصناعة الحلال أمر مهم للغاية لتدفع هيئات الفتوى والهيئات المنظمة تجعل منتجات الصناعة منتجات حلال

(2) كما ستساعد هذه المعايير جميع هيئات الفتوى في كل بلد على إصدار القرارات ذات الشأن

(3) كما تساهم المعايير معايريا موحدة ترجع إليها هيئات الفتوى في كل بلد مع افساح المجال لكل بلد بالإجتهااد في القضايا ذات الأعراف والمناطق المختلفة عن المعايير